



محمد الدلال (هاني عبدالله)



عبدالله النجاري



احمد الدين



علي الدقباسي متحدنا

## خلال جلسة حوارية نظمها الجمعية بعنوان «الإصلاح السياسي والتعديلات الدستورية» مساء أمس الأول ندوة الخريجين: إشهار الأحزاب والدائرة الواحدة خطوة أولية للإصلاح السياسي



هند آل بن علي



دمحمد القيلي



سعود العززي



يوسف الشايجي

توجه للمزيد من الديمقراطية، مشيرا الى ان المسومات الخاصة بالتعديلات الخاصة بزيادة عدد النواب مقابل تعديل المادة الثانية هو أمر مرفوض ويجب من الخريجين على الدستور ان يكون لديهم خطاب واضح ضد التعديلات على الدستور، مؤكدا في الوقت نفسه انه يتفق مع نفسه التعديلات التي تعزز الحياة السياسية ويرفض في الوقت نفسه التعديلات في الوقت الحالي قياسا على الأوضاع الحالية المشحونة وغير المناسبة. وقال النائب السابق عبدالله النجاري ان هناك آراء كثيرة ومتعددة في موضوع التعديلات الدستورية وهي نتيجة لحسن نية وطلب مزيد من الإصلاح، مشيرا الى ان الموضوع نظرا لحساسيته فهو بحاجة الى نقاشات أكثر حول كل النقاط المثيرة وهي كلها مهمة ولا يجوز التقليل منها. وأضاف النجاري: «إننا اليوم أمام موضوع مهم وهو تعديل الدستور الذي يعتبر جزءا من تعديل الحياة الدستورية في الكويت التي تعيش حاليا الكم الكبير من الأزمات في جميع المجالات وانعكاسها المباشر على الحياة السياسية وسببها يعود الى سوء الإدارة وهو عجز القرار السياسي عن الإصلاح ولا يجوز إعفاء أنفسنا من المسؤولية».

**الدين: الحديث عن تعديل المادة 79 أوجد مخاوف مبررة**

**الشايجي: الحديث عن تعديل المادة 79 مقابل زيادة عدد النواب أمر مرفوض**

**النجاري: سوء الإدارة وعجز القرار السياسي يدفعنا إلى التعديلات الدستورية**

**المطيري: التعديل الدستوري مستحق لنصل إلى حكومة منتخبة وإمارة دستورية**

عبدالله البالول

قدمه النائب فيصل الجبجي». وأشار الدقباسي الى أهمية تعديل العديد من المواد منها حمل الوزراء أكثر من حقيبة ما يؤدي الى المزيد من الفوضى وأيضاً المواد الخاصة بزيادة عدد النواب مقارنة مع الزيادة الكبيرة في عدد السكان ومن المواد الأخرى تأثير الحكومة على القرارات الشعبية وسيطرتها على المجلس والتجارب السابقة خير دليل على ذلك. ومن جهته قال الناشط السياسي احمد الدين ان الدستور عندما اقر لم يكن منحة أو هبة وإنما كان استحقاقا تاريخيا للشعب الكويتي والدستور عندما وضع لم يكن الدستور الأمثل رغم ان صيغة مشروع الدستور الأول قبل اقراره كانت أكثر تقدما من الدستور الذي تم اقراره بعد ذلك. وبين الدين ان هذا التعديل طرح من قبل جماعة «كاف» وكتلة «التنمية والإصلاح» وكذلك من المنبر الديمقراطي والتيار التقدمي وكذلك من الحركة الدستورية الإسلامية ومن أكثر من طرف وأيضاً طرح من أحد أعضاء التيار السلفي وكان هذا الاتجاه من المقترض ان يتعزز بتقديم اقتراح بتنقيح المادة 79 وهو ما خلط الأوراق ووجد مخاوف مبررة حيث ان هذا الأمر لم يكن مطروحا سابقا وقد استقادت السلطة من هذا

عليه 50 عاما، مشيرا إلى ان الأوضاع الحالية أكثر استقرارا وهذا بالطبع سيكون أفضل للحياة السياسية بشكل عام. وأضاف الدلال: «ان محاولات التنقيح ليست جديدة سواء كانت من النواب او من الحركات العامة من خلال طرح أفكار ونصوص محددة وإنما الجديد في الأمر هو نمو ظاهرة الرغبة في التعديل بشكل جاد وهو أمر مختلف عن السابق الذي كان تطغى عليه الاجتهادات الفردية ولكن الآن أصبح هناك تغيير اجتماعي كبير خاصة في الشريحة الشبابية التي تطالب بالإصلاح السياسي الجاد». وبين الدلال ان المطلوب حاليا هو الخروج من إطار التخوين

بعد تفحص ودراسة كل الجوانب لأن هذه التعديلات بحاجة الى فكر ثاقب لاسيما ان القضية بحاجة الى التوافق.

وأضاف الدقباسي: «المسألة تحتاج الى اتخاذ قرار شجاع من 50 نائبا وعلى مؤسسات المجتمع المدني دور أكبر في هذا الموضوع من خلال إثراء النقاش وتوفير المعلومات حتى يتم التعاطي مع التغييرات، حيث ان مسألة التحول والتطور أصبحت واقعا ومن ثم فإنه يجب أخذ خطوات واضحة من خلال تحديد المواد التي يجب تعديلها والإدخال عليها ومنها ما

نظمت جمعية الخريجين الكويتية يوم أول من أمس جلسة حوارية حملت عنوان «الإصلاح السياسي.. والتعديلات الدستورية»، والتي شارك بها كل من الناشط السياسي احمد الدين وأستاذ القانون بجامعة الكويت د.محمد القيلي والنائب علي الدقباسي والنائب محمد الدلال والنائب السابق عبدالله النجاري وأمين عام مجلس المنبر الديمقراطي يوسف الشايجي، وقد اجمع المشاركون على أهمية التعديلات الدستورية في عملية الإصلاح السياسي من خلال وجود إصلاح ديمقراطي وسياسي شامل، مشيرين الى ان إشهار الأحزاب السياسية من العوامل التي تنظم الحياة السياسية وهي خطوة أولى للتوجه الى الدائرة الواحدة ووجود بيئة مناسبة لأي تعديلات دستورية مع وجود حوارات ونقاشات جادة في هذا الشأن تجمع كل أطراف العمل السياسي ومؤسسات المجتمع المدني للخروج بساي تعديلات مناسبة.

من جانبه أكد النائب محمد الدلال ان الحوار هو الطريق السليم لأي تعديلات دستورية حتى يكون هناك توافق على هذا الموضوع، مشيرا الى ان الحاجة ماسة الى تطوير الحياة السياسية فهناك حالة فوضى سياسية وأحد أسبابها النظام السياسي الدستوري الذي مر



جانب من الحضور



سعود العززي واحمد العبيد وعلي الدقباسي



الحضور والمشاركون في الجلسة الحوارية في جمعية الخريجين